

أن تستوعب ٨٤٥ بالآلة ، بينما وجد ١٤٩٣.٤٠٠ من اليهود الالمان ( أي ٧٥٤٣ بالآلة ) ملجأ في الاتحاد السوفياتي(٣). ان الهزة الاقتصادية التي تمهينا ارقام الهجرة اليهودية بالنسبة للمجتمع العربي في فلسطين ، يمكن تبينها من خلال معرفة ان نسبة الراسماليين اليهود من مجموع المهاجرين في عام ١٩٣٣ كانت ١١ بالآلة اي ٣٢٥٠ راسماليا يهوديا ، و١٢ بالآلة في ١٩٢٤ اي ٥١٢٤ راسماليا و١٠ بالآلة في ١٩٢٥ اي ٦٢٠٩ راسماليين(٤).

بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٦ دخل فلسطين حسب الاحصاءات الرسمية ١٣٨٠ يهوديا يملكون اكثر من الف ليرة فلسطينية و١٧١١٩ يهوديا يعتمدون عليهم ، بحالهم حوالي ١٣٠ الف يهودي وصفوا رسميا بانهم قادمون للاستخدام او معتدون على هؤلاء القادمين او على مهاجرين سبقوهم(٥). ان ذلك يعني ، بكلمات اخرى ، ان الهجرة كانت ، في الوقت الذي تحرص فيه على تأمين مركز راسمالي يهودي في فلسطين هيمن على عملية تحول الاقتصاد « الفلسطيني » من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي ، فانها كانت تحرص أيضا على تزويد هذا التحول ببروليتاريا يهودية ، وكان لهذا السلوك ، الذي أعطى نفسه شعار « اليد العاملة اليهودية فقط » نتائج خطيرة ، اذ انه ساق بسرعة لا مثيل لها نحو بروز الفاشية في مجتمع المستوطنين اليهود .

لقد نشأ عن ذلك ، بالبداهة ، تناقض شاذ بين البروليتاريا اليهودية والبروليتاريا العربية ، وكذلك بين الفلاحين والمزارعين والعمال الزراعيين اليهود ، ولكن هذا الصدام كان يرتفع أيضا الى الطبقات الاعلى ، اذ ان ملاكي الارض المتوسطين والبورجوازية المدنية الوسطى العربية كانت تشعر بأن الراسمال اليهودي أخذ في الهيمنة على مصالحها . ففي عام ١٩٣٥ مثلا كان اليهود يسيطرون على ٨٧٢ مؤسسة صناعية في فلسطين من اصل ١٢١٢ ، يستخدمون فيها ١٢٤٦٧٨ اجرا فيما كانت المؤسسات الصناعية العربية الس ٣٤٠ تستخدم حوالي ٤٠٠٠ اجرا فقط ، وكان اليهود يوظفون في مؤسساتهم ٤ ملايين و٢٤١ الف جنيه فلسطيني مقابل ٧٠٤ الاف جنيه يوظفها العرب ، ويتزوجون بما قيمته ٦ ملايين جنيه تقريبا مقابل مليون و٥٤٥ الف جنيه تتجهها المؤسسات العربية ، وبالإضافة لذلك كان اليهود

يسيطرون على ٩٠ بالآلة من الامتيازات التي تمنحها حكومة الانتداب والتي تبلغ توظيفاتها ٥ ملايين و٧٨٩ الف جنيه وتستخدم ٢٦١٩ اجرا(٦).

ان المعدل العام ، للنسبة المئوية في زيادة اجور العمال اليهود على العمال العرب ، حسب احصاء رسمي جرى في ايلول ١٩٣٧ قد بلغ ١٤٥ بالآلة وفي بعض الاعمال كانت تبلغ ٤٣٣ بالآلة ( بين النساء العربيات واليهوديات العاملات في النسيج ) و٢٣٣ بالآلة ( الفرق بالاجور بين العاملات العربيات والعاملات اليهوديات في فرز التبغ ) و٨٤ بالآلة ( بين العمال العرب والعمال اليهود في تنفيذ الحروف ) .. الخ(٧). « ان الاجور الحقيقية للعمال العربي هبطت في ايلول ١٩٣٧ عشرة بالآلة بالمقابلة مع اجور ١٩٣١ بينما ارتفعت الاجور الحقيقية للعمال اليهودي عشرة بالآلة »(٨).

هذه الانعكاسات الاقتصادية لحركة الهجرة اليهودية اوضحت اكثر خطورة حين بدأ واضحا ان الانتداب البريطاني قد سهل للرأسمال اليهودي ومكن له من السيطرة على الهيكل التحتي للاقتصاد الفلسطيني ، بحيث بدأ المستقبل — ايضا — دون آمال تذكر ( مشاريع الطرق ، معادن البحر الميت — الكهرباء ، الموانئ .. الخ ) . لقد ادت هذه الحقائق الى انهيار شبه كلي في الاقتصاد العربي في فلسطين وتحول العمال العرب العبيد الاوفر منه ، ويقول جورج منصور مسكوتيز جمعية العمال العرب في يانا ، في شهادته امام لجنة بيل الملكية ان ٩٨ بالآلة من العمال العرب يعيشون « في حالة هي دون الوسط بكثير » . ويقول انه بناء على احصاء تناول الف عامل في يانا عام ١٩٣٦ تبين لجمعية العمال العرب ان ٥٧ بالآلة من العمال العرب يبلغ دخلهم اقل من ٢٤٧٥٠ جنيه ( المعدل الوسطي للحد الأدنى الذي تحتاجه العائلة ١١ جنيا ) وهناك ٢٤ بالآلة دخلهم اقل من ٤٤٢٥٠ جنيا و ١٢ بالآلة اقل من ٦ جنيا و ٤ بالآلة اقل من ١٠ جنيا و ١٤٥ بالآلة اقل من ١٢ جنيا و٥٠٠ بالآلة اقل من ١٥ جنيا(٩).

وقد رفضت الحكومة البريطانية اعطاء اذن لتظاهرة قرر القيام بها الف عامل عاطل عن العمل في يانا في ١٢/٦/١٩٣٥ ، وقالت مذكرة جمعية العمال العرب للحكومة انه اذا لم تتم هذه الاخيرة بخل المشكلة « فان الايام المقبلة ستضطررها الى اطعام العمال خبزا او رصاصا »(١٠).